مرسوم يتعلق بتأليف مجلس إدارة المكتب الوطني للصيد البحري

adala.justice.gov.ma

مرسوم رقم 2.15.604 صادر في 19 من ربيع الأول 1437 (31 ديسمبر 2015) يتعلق بتأليف مجلس إدارة المكتب الوطني للصيد البحري[1]

رئيس الحكومة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.69.45 الصادر في 4 ذي الحجة 1388 (21 فبراير 1969) بشأن المكتب الوطني للصيد البحري، كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 90.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.140 بتاريخ 25 من شوال 1435 (22 أغسطس 2014)، ولا سيما الفصل 4 منه؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.33 بتاريخ 28 من جمادى الأولى 1436 (19مارس 2015)، ولا سيما المادة 6 منه؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 4 ربيع الأول 1437 (16 ديسمبر 2015)،

رسم ما يلي:

المادة الأولى

يرأس رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة من لدنه لهذا الغرض، مجلس إدارة المكتب الوطني للصيد البحري المنصوص عليه في الفصل 4 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه رقم 1.69.45 الصادر في 4 ذي الحجة 1388 (21 فبراير 1969).

علاوة على الأعضاء المنصوص عليهم في الفصل 4 من الظهير الشريف السالف الذكر رقم 1.69.45. يتألف مجلس إدارة المكتب الوطني للصيد البحري من:

- الوزير المكلف بالصيد البحري أو ممثله؛
- وزير الداخلية أو ممثله؛
- وزير الاقتصاد والمالية أو ممثله؛
- الوزير المكلف بالتجهيز واللوجيستيك أو ممثله؛
- ثلاثة (3) ممثلين عن الوزارة المكلفة بالصيد البحري يتم تعيينهم لهذا الغرض من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري.

يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يستدعي لحضور اجتماعات المجلس، بصفة استشارية، كل شخص مؤهل يرى فائدة في مشاركته.

1- الجريدة الرسمية عدد 6431 بتاريخ 7 ربيع الآخر 1437 (18 يناير 2016)، ص 351.

المادة الثانية

ينسخ المرسوم رقم 2.95.838 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1417 (14 أكتوبر 1996) بتحديد تأليف أجهزة إدارة وتسيير المكتب الوطني للصيد البحري.

المادة الثالثة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الفلاحة والصيد البحري ووزير الاقتصاد والمالية كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الأول 1437 (31 ديسمبر2015) .

الإمضاء: عبد الإله ابن كيران.

وقعه بالعطف:

وزير الفلاحة والصيد البحري،

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء: محمد بوسعيد.